مرکز تحقیقات دارالحدیث

میراث حدیث شیعه

دفتر ششم

به کوشش

مهدی مهریزی

علی صدرایی خویی

مهریزی، مهدی، ۱۳٤۱ - ، گردآورنده.
میراث حدیث شیعه : دفتر ششم /به کوشش مهدی مهریزی و علی صدرایی خویی . ـقم : مؤسسهٔ فرهنگی دارالحدیث ، ۱۳۸۰.
۵۵۲ ص .
کتابنامه به‌صورت زیر نویس.
۱ . احادیث شیعه ـ مجموعه‌ها. ۲ . ائمه اثنی عشر علیهم‌السلام ـ تاریخ . ۳ . احادیث خاص (حدیث عمران صابی) . ٤ . اجازات . الف . صدرایی خویی، علی، ۱۳٤۲ - ، گردآورندهٔ همکار. ب. عنوان.
۹م ۹م / ۱٤۱ BP ۲۹۷/۲۱۸

شابک : ٤ ـ ۰٦ ـ ۷٤۸۹ ـ ۹٦٤ ISBN : 964 _ 7489 _ 06 _ 4

مرکز تحقیقات دارالحدیث

میراث حدیث شیعه/۶

به کوشش:
مهدی مهریزی
علی صدرایی خویی

امور اجرایی: حسین گودرزی
ویرایش: قاسم شیرجعفری، سید محمّد دلّال موسوی، تحسین پورسماوی
حروف‌نگاری: سلمان‌فردوسی، فخرالدین جلیلوند / صفحه‌آرا: سید علی موسوی‌کیا

دفتر میراث حدیث شیعه: قم، خیابان ۱۹ دی، کوچه دهم، پلاک ۳۱
نشانی برای مکاتبه : قم ، ص . پ : ۳٤۱۸ / ۳۷۱۸۵؛ تلفن : ۷۷۱۰٤۸۷، نمابر: ۷۷۱۹۱۹۰
نشانی در اینترنت: http://www.hadith.net/magazine/mirath.htm
پست الکترونیک: hadith@hadith.net

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح الحديثين:

«الريا شرك، و تركه كفر»

«حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب»

شيخ على بن عبد الله بحرانى (١٣١٩ق)

تحقيق: سيّد صادق حسينى اشكورى

التمهيد

نبذة يسيرة من حياة المؤلّف

المؤلّف هو الشيخ عليّ بن عبد الله بن عليّ الستري البحراني، عالم بارع، و فقيه متبحّر، و مؤلّف مكثر.

قال الشيخ الطهراني في **نقباء البشر**[1]:

> كتب باستدعاء السيّد عبد الحسين بن الميرزا عليّ أصغر ـ الّذي كان عالم زنجبار ـ رسالة في نقد رسالة السيّد الزنجباري في العلم الإلهي القائل فيها بعدم تعلّقه بالمستحيل، و قد ادّعى المترجم له في رسالته تعلّق العلم به و بالمعدومات. ثمّ كتب السيّد الزنجباري رسالة ثالثة أجاب فيها عن اعتراضات المترجم له على رسالته، و فرغ منها في سنة ١٣٠٩ هـ... و يظهر من رسالته فضله و كمال براعته. و قد كان المترجم له نزيل بندر «لنجة» أخيراً، و توفّي فيه في سنة ١٣١٩ هـ. انتهى.

و له مؤلّفات كثيرة نذكر منها ما هو موجود في الذي المجموع

---

١. نقباء البشر، ج ٤، ص ١٤٧١ ـ ١٤٧٢.

الهـامّ المـوجود فـي مـركز إحـياء التـراث الإسـلامي بـقم[1] و المجموعة ذات أهمّية؛ إذ هي من عصر المؤلّف، ومحتوٍ لسبعة و عشرين رسالة من المؤلف، بهذه العناوين:

١ ـ حلّية المتعة

جَمَع المؤلّف في هذه الرسالة الآيات الواردة في حـلّية المـتعة والأحاديث المرويّة من طرق أهل السنة في جواز التمتّع، أتـمه في ثاني شهر صفر سنة ١٢٨٤ هـ.ق.

٢ ـ جواز المتعة

جواب على اعتراض على الشيعة الإمامية حول تجويزهم نكاح المـتعة، اعـترضه أحـد الهـنود الإسـماعيليين، و أجـاب عـليه البحراني كالمتن و الشرح بعناوين «قال ـ أقـول» مسـتدلّاً عـلى الرأي الفقهي الشيعي. تمّ في ٢٣ ذي‌الحجّة سنة ١٢٩٩ هـ.ق.

٣ ـ جواب مسألة فقهية

سأل والد المؤلّف ـ الشيخ عبد الله البحراني ـ عن حكـم جـارية نكحها شخص، فهل يجوز له أو لأبيه النظر إليـها و لمسـها، أو يجوز تحليل لمسها لغيره؟ الجواب فيه شيء من الاستدلال، و تمّ في ١٥ شوّال سنة ١٢٨٦هـ.ق.

٤ ـ جواب مسألة الذهبة

يذهب البحراني أنّ الحاجّ يجب أن يعمل بـمناسك الحـجّ عـند وجوده بمكّة في الموسم و لو كان مريضاً أو ذا عذر آخر، فيسأل

---

١. فهرست نسخه‌هاي خطي مركز إحـياء ميراث إسـلامي، ج١، ص١٩٩ ـ ٢١١. نسـخة رقـم ١٩٤، عـدد أوراق النسخة ١٩٤ في ١٧ سطراً.

الشيخ عبد الله بن أحمد الذهبة البحراني عن دليل هذه الفتوى، فيجيب شيخنا استدلالاً على ما يذهب إليه. تمّ في ٢٣ محرّم سنة ١٢٩٩هـ.ق.

٥ـ شرح ألفاظ من دعاء السجادعليه السلام

سأل بعض أصدقاء البحراني توضيح بعض ألفاظ دعاء الإمام السجاد ابن الحسين عليه السلام الّذي يُقرأ في أيّام شهر رمضان المبارك «أسألك اللّهمّ بحياتك الّتي لا تموت»، فأجابه في ١٦ محرّم ١٢٩٩هـ.ق.

٦ـ أجوبة مسائل بعض المحبّين

مسائل خَمس حول: السبب في تحريم تقليد الميت، حجّ المستطيع من دون صرف مال، معنى الدور و التسلسل، معنى الواحد الحقيقي، معنى قول أمير المؤمنين عليه السلام «لا من شيء كان». الأجوبة استدلالية كتبت في ١٨ شهر صفر سنة ١٢٩٩هـ.ق.

٧ـ مسائل خَمس اعتقادية

خَمس مسائل اعتقادية مشكلة من أُصول الدين، كتبها البحراني مع أدلّتها كما يذهب إليه، ثمّ قدّمها إلى علماء العراق لإبداء رأيهم فيها و بيان ما فيها إذا كانت مخالفة للأُصول الحقّة. كُتبت هذه الأسئلة في ٢٨ محرم سنة ١٢٩٩هـ.ق.

٨ـ نقد أجوبة المسائل

أجاب السيّد مهدي القزويني و الشيخ نوح الجعفري النجفي على المسائل الخمس الاعتقادية المذكورة، و أبديا رأيهما فيها، و لكنّ البحراني لم يقتنع بما كتبا، و ناقشهما و نقد آراءهما في هذه الرسالة مع عناوين «قال السيّد» و «قال الشيخ نوح». تمّ في

١١ رجب ١٢٩٩هـ.ق.

٩ـ الردّ على الزنجاني

من المجيبين على مسائل البحراني الخمس الاعتقادية المذكورة، الشيخ عليّ بن محمّد وليّ الزنجاني، فناقشه البحراني استدلالاً في بعض، و أورد أجوبته مع تبجيل لمقامه العلمي، و تمّ في ١٥ رجب ١٢٩٩هـ.ق.

١٠ـ معنى حديث «الريا شرك، و تركه كفر» (هذه الرسالة)

١١ـ شرح حديثين

يسأل شخص عن الحديثين المرويين عن النبيّ الكريم ﷺ «إنّ الثابتين على القول به في زمان غيبته لأعزّ من الكبريت الأحمر» و «أوّل ما عُصي الله به ستٌّ»، و الجواب عنهما استدلالي. كتب في سابع شهر شعبان سنة ١٣٠٢هـ.ق.

١٢ـ أجوبة ثلاث مسائل

جواب على ثلاث مسائل حول حكم العبد إذا كان مشتركاً بين أكثر من مولى، و كيفية بيعه، و حقّ الشفعة المتعلّق به. كتب في سادس شعبان سنة ١٣٠٢هـ.ق.

١٣ـ حكم السمكة في جوف سمكة أُخرى

لو صيدت سمكة كان في بطنها سمكة أُخرى، فهل يحلّ أكل الثانية أم يحرم؟ بحث استدلالي في ثلاثة أوجه عن هذه المسألة، فيه نقل بعض أقوال الفقهاء، و توضيح لها. كتب للمرّة الثانية في ٢٦ شوّال سنة ١٣٠٣هـ.ق.

١٤ـ تملك العبيد

يستدلّ المؤلّف على جواز شراء العبيد و بيعهم و حيازتهم

بعنوان الملكية، كتبه على أثر منع الانگليز هذه المعاملة في البلاد الإسلامية، و قد استشهد بجملة من الشواهد الواردة في التوراة و الإنجيل و القرآن الكريم. جمع موادّه في ثاني ربيع‌الأوّل سنة ١٢٩٥هـ.ق و حرّره محرّم ١٣١١هـ.ق.

١٥ ـ شرح بيت شعر للحويزي

شرح بيتاً من قصيدة نونية نظمها السيّد شهاب الموسوي الحويزي في مدح أحد أُمراء الحويزة، و هو:

يا حادي العشر العقول، و باني الـ

ـدهر المهول و ثالث القمرين

هذا الشرح فلسفي أدبي، كتبه البحراني بطلب من سلطان مسقط نحو سنة ١٣٠٦هـ.ق.

١٦ ـ الردّ على المعترض

كتب أحد الشيعة من المقيمين بالهند رسالة إلى البحراني يسأله و يعترض عليه عمّا يُصنع في المظاهر العزائية من التشابيه و التماثيل، و عن مقام الشيخين كما ورد في كتاباته، فيجيب البحراني استدلالاً. كُتب في سادس شوّال سنة ١٣٠٦هـ.ق.

١٧ ـ الردّ على من أحلّ جميع السمك

ردٌّ استدلالي على من يُحلّ جميع أنواع السمك، و هو جواب على سؤال من زنجبار، كتبه البحراني في ١٨ ربيع الأوّل سنة ١٣٠٨هـ.ق.

١٨ ـ نَسخ الأمر

يعدّد البحراني في هذه الرسالة الاستدلالية المواضع الّتي يجوز فيها نسخ الأمر حضور وقت العمل، و الموارد الّتي لا يجوز فيها

ذلك، مستفيداً في ذلك من الأمر بذبح إسماعيل، كما ورد في الآية الكريمة. كتبت نحو سنة ١٣٠٨هـ.ق.

١٩ ـ شرح حديث نبوي

مناقشة مع ابن أبي الحديد المعتزلي الّذي نقل الحديث النبوي المعروف: «ليت شعري! أيّتكنّ صاحبة الجمل الإرب؟»، و حاول في شرحه إثبات أنّ عائشة ناجية مع حربها لعليٍّ عليه السلام، فيبحث البحراني في هذا الحديث من الجانب الأدبي و الحديثي و التاريخي ردّاً على نظرية المعتزلي. تمّ في ٢٨ شوّال سنة ١٣١٥هـ.ق.

٢٠ ـ أجوبة مسائل الشيخ راشد

أجوبة على مسائل أدبية وردت في شرح رسالة لم نعرفها، سأل عنها الشيخ راشد بن عزيز البحراني، و كتبت أجوبتها في ٢٤ رجب سنة ١٣١١هـ.ق.

٢١ ـ شرح حديث «حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب» (هذه الرسالة)

٢٢ ـ شرح خطبة لعليٍّ عليه السلام

شرحٌ فيه شيء من التفصيل على خطبة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام الّتي يقول في أوّلها: «من الإيمان ما يكون ثابتاً مستقرّاً في القلوب»، مع مناقشات لابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه الخطبة. ذكرت في هذه النسخة ستّة مقامات و لم تتمّ.

٢٣ ـ علم الله تعالى

جواب على سؤالٍ ورد من السيّد غلام‌حسين المولوي الهندي حول علم الله تعالى، وفيه بحث عن إثبات الواجب و الصفات الإلهية، مستفادة من الأدلّة العقلية و النقلية، في خمس مقدمات

و ثلاثة أوجه. تمّ في يوم الأحد ٢٣ جُمادى الآخرة ١٣٠٩هـ.ق.

٢٤ ـ شرح لفظ الجلالة

بحث في كيفية اشتقاق لفظ الجلالة (الله)، و إثبات أنّه عَلَمٌ وضع للباري تعالى، مع مناقشات لما قاله سعد الدين التفتازاني، و هو مبدوء بمقدمات ثلاث. تمّ في عاشر ذي العقدة سنة ١٣١٥هـ.ق.

٢٥ ـ العقل و الحظّ

في معنى العقل و الحظّ و ميزة كلّ واحد منهما على الآخر، على ضوء القواعد الفلسفية، مع ما يستفاد من الآيات الكريمة و الأحاديث المرويّة عن أهل البيت عليهم السلام. تمّ في ١٥ محرّم سنة ١٣٠٥ هـ.ق.

٢٦ ـ حدّ بقاء الجنّة و النار

جواب على سؤال حول مدى بقاء الجنّة و النار، و كيفية خلود أهل الجنّة و تنعّمهم و أهل النار و عذابهم، استدلاليٌّ مستند إلى الأدلّة العقلية و النقلية. تمّ في ٢٥ رجب سنة ١٣٠٤هـ.ق.

٢٧ ـ تفسير آية ﴿إنّما وليّكم الله ورسوله﴾

ردٌّ على أهل السنة حيث يؤوّلون هذه الآية على كلّ راكع في صلاته من المسلمين، و هو استدلال على أنّها مختصّة بالإمام أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام، الّتي نزلت في شأنه، و ليست عامّة كما يقولون. كتب في خامس شهر صفر سنة ١٣٠٢هـ.ق.

و له مؤلّفات أُخر مذكورة في ترجمته في **أنوار البدرين**، و أكثرها مطبوعة، و منها **الأجوبة العلية**، و مؤلّفاته نفيسة غزيرة المادّة، و كان ذا حافظة عظيمة في التواريخ و الحديث و السير و الأدب

و أشعار العرب، و كانت قراءته على والده، و لم يقرأ على غيره، و قراءته بالنسبة إلى علمه و تحصيله قليل يسير[١].

و الّذي قمنا بتصحيحه و إخراجه من سواد القلم إلى بياض الطبع هي الرسالة ١٠ و ٢١، و بين يديّ الرسالة الحادية عشرة (شرح حديثين) سنطبعه إن شاء الله.

و أعتقد أنّ هذه الرسائل تحتاج إلى تعاليق مفيدة صرفتني عنها كثرة المشاغل، و لكنّي رجّحت طبعها مصحَّحةً؛ لما فيها من فوائد جمّة و نكات دقيقة، و من الله التوفيق، و هو خير موفِّق و معين.

١. و جاء ذكره أيضاً في شهداء الفضيلة ص٣٤١، معجم المؤلّفين ج٧، ص١٣٧ و المؤلّفين للكتب المطبوعة ج٤، ص٣١٦، و في انوار البدرين ص٢٣٦ ـ ٢٣٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

وبعد فقد ورد علي سؤال من بعض الأصدقاء عن معنى الكلام المنسوب الى

الامام عليه السلام وهو الرياء شرك وتركه كفر وعن معنى القول الآخر المروي عنهم عليهم السلام

بقي بلا عمل واقول الجواب عن ذلك بحسب الامكان ان معنى قولهم عليهم السلام الرياء شرك

هو ادراج الواجبات واجتناب المحرمات وعمل الطاعات ليحمد الناس على ذلك ويعظموه وينسبوه الى

التقوى والورع والخير والصلاح لينال منهم الاكرام ويحظى عندهم بشيء من الحطام فلم

يؤد ما اوجب الله عليه واجتنب ما حرمه وجه الكريم ولم يخلص له النية وقصد الامر به

معاً ولم يقتصر على ارادة ما عند الله خاصة فقد اشرك لانه عمل للناس ما يعمل لله فلم يكن

اخلص لله سبحانه فيكون عمله شركاً واما قوله وتركه كفر فيحتمل وجهاً في تاويل الخبر

انه من قول الامام المعصوم عليه السلام الاول ان يكون المراد من ترك العمل لله تعالى حذراً عن ان ينسبه

الناس الى الرياء فقد كفر لتركه ما اوجب الله عليه الثاني ان العمل باخلاص النية الى

الله يوجب عند الناس مدح عامله وتعظيم فاعله لانه من كان مع الله كان الله معه

عمل لله اظهر الله عمله على السن خلقه واذا شكر به كما اظهر لنبيه داود عبادة الصباغين

الاسحار وصدقات المتصدقين في الخفاء حتى تحدث بها كاستغفار الخضر في بيوت

كثيرة اهل المؤمنين وصدقات الزين العابدين وغيرهما من الائمة الطاهرين عليهم السلام

الله اجمعين وهو اعلم الاخلاص من الرياء وتارك ما يوجب الامر والتعظيم عند الناس

من الواجبات كافر من جهة انه لم يعمل لله تعالى ولم يؤد ما اوجب الله عليه تسمية وياه مجازاً

تصوير صفحة اول نسخة خطي شرح حديث «الرياء شرك وتركه كفر»

هذه رسالة وجيزة في شرح حديث شريف مروي عن النبي ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وعد من طاعه بجزيل الثواب وأوعد من عصاه باليم العقاب والصلوة والسلام على من جاء من عند الله سبحانه بأجمل شرع وأبلغ كتاب نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله الأئمة الأطياب وأبي الطاهرين وأزواجه الأنجاب وبعد فقد سئلني بعض المودين عن معنى حديث مروي عن النبي الأمين ﷺ فقال مسئلة وأيضا أذكر الخ المذكور في الكتاب المذكور حدثنا عن رسول الله ﷺ حبنا أهل البيت يكفر الذنوب وبضاعف الحسنات وان الله تعالى يتحمل عن محبنا أهل البيت ما عليهم من مظالم العباد الا ما كان منهم فيها على اصرار وظلم المؤمنين فيقول للسيئات كوني حسنات انتهى راجو من فضلكم تفسير هذا الحديث وتأويله أقول اراد السائل بالشيخ العالم الفاضل الكامل الشيخ فخر الدين بن طريح النجفي زاده وبالكتاب كتابه المسمى بالكتاب المنتخب في جمع المراثي والخطب المعروف بين الناس والجواب عن هذا السؤال يتوقف على بيان امر من امور الاعتقاد وهاأنا ذا اوضحه فأقول لا شك ولا ريب ان ولاية النبي ﷺ واهل بيته فريضة ثابتة من الله تعالى على عباده بمعنى متابعتهم والائتمام بهم وانها شرط في صحة الاعمال وقبولها فلا يصح عمل أحد من المكلفين ولا يقبله الله الا بها وانها موجبة لجواز غفران الله سبحانه ذنوب المرالبي

تصوير صفحة اول نسخة خطي شرح حديث «حبنا أهل البيت يكفر الذنوب»

شرح حديث «الريا شرك، وتركه كفر»

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد لله حقّ حمده، و الصلاة و السلام على من لا نبيّ بعده محمّد و على آله الطيّبين الطاهرين.

و بعد، فقد ورد عليَّ سؤال من بعض الأصدقاء عن معنى الكلام المنسوب إلى الإمام ﷺ و هو: «الريا شرك، و تركه كفر»[1]، و عن معنى القول الآخر أيضاً و هو: «من ترك الريا بقي بلا عمل».

و أقول: الجواب عن ذلك بحسب الإمكان أنّ معنى قوله ﷺ: «الريا شرك» أنّ من أدّى الواجبات و اجتنب المحرّمات و عمل الطاعات؛ ليحمده الناس على ذلك، و يعظّموه و ينسبوه إلى التقوى و الورع و الخير و الصلاح؛ لينال منهم الإكرام و يحظى منهم بشيء من الحطام، و لم يقصد بأداء ما أوجب الله عليه و اجتناب ما حرّمه وجه الكريم، و لم يُخلِص له النيّة، أو قصد الأمرين معاً و لم يقتصر على إرادة ما عند الله خاصة، فقد أشرك؛ لأنّه عمل للناس ما يعمل لله، فلم يكن أخلَص لله سبحانه، فيكون عمله شركاً.

و أمّا قوله: «و تركه كفر» فيحتمل وجوهاً من التأويل إن صحّ أنّه من قول الإمام المعصوم ﷺ:

---

١. الدر المنثور في المأثور، ص ٢٧٤؛ كشف الغطاء، ج ١، ص ٦٧.

الأوّل: أن يكون المراد: مَن ترك العمل لله تعالى حذراً من أن ينسبه الناس إلى الريا، فقد كفر؛ لتركه ما أوجب الله عليه.

الثاني: أنّ العمل بإخلاص النيّة إلى الله تعالى يوجب عند الناس مدح عامله و تعظيم فاعله؛ لأنّ من كان مع الله كان الله معه، و من عمل لله أظهر الله عمله على ألْسُن خلقه و إن تستّر به، كما أظهر للعباد عبادة العبّاد في الأسحار، و صدقاتِ المتصدّقين في الحنادس، حتّى اشتهرت كاشتهار الشمس في رابعة النهار، كعبادات أمير المؤمنين و صدقات زين العابدين و غيرهما من الأئمّة الطاهرين ـ عليهم سلام الله أجمعين ـ و أهل الإخلاص من المؤمنين.

وتاركُ ما يوجب المدح والتعظيم عند الناس من الواجبات كافر؛ من جهة أن لم يعمل لله تعالى، و لم يؤدّ ما أوجب الله عليه، فتسميته رياءً مجازٌ؛ لأنّه يؤول إلى ما يريده المرائي بعمله، بل يحصل منه أعظم من عمل المرائي من التوقير عند الناس، كما ذكرنا.

الثالث: أنّ المكلّف مأمور من قِبل ربّه بتزكية نفسه بين إخوانه المؤمنين و ستر عيوبه عنهم، كما يشير إليه قول أبي عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن أبي يعفور حين سأله: بمَ تُعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتّى تقبل شهادته لهم و عليهم؟ فقال عليه السلام: «إن يعرفوه بالستر والعفاف و كفّ البطن والفرج واللسان، و علامة ذلك أن يكون ساتراً لعيوبه، مواظباً على الصلوات في جماعة المسلمين، محافظاً على أوقاتها... ـ إلى أن قال ـ: حتّى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه، و يجب عليهم تزكيته و إظهار عدالته...»[1]، و الخبر طويل.

---

١. توجد هذه الرواية ـ مع اختلاف يسير ـ في: تهذيب الأحكام، ج٦، ص٢٤١؛ من لا يحضره الفقيه، ج٣، ص٣٨؛ التحفة السنية (مخطوط)، ص٢١٠.

و مثله في هذا المعنى من الأخبار كثير.

و قد أشار إلى هذا قوله ـ جلّ و علا ـ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[١]، و قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٢]، فتاركُ تزكية نفسه بين إخوانه لا يبالي بترك العمل فيكفر.

و الدليل على ذلك أنّا نرى بالوجدان و نشاهد بالعيان من الأراذل والسفل ـ الّذين لا يبالون بما قيل فيهم، ولا يستقبحون من كشف عيوبهم للناس ـ أنّهم يتركون الفرائض و يتهجّمون على فعل المحرّمات، مستخفّين بالواجبات متهاونين بالمعاصي، بل نرى من بعضهم تهجين مَن يرونه دائباً في الطاعات و السخرية بمن يجتهد في الأعمال الصالحات، غير متحرّجين ولا متأثّمين، و مَن كان هذه حاله فهو كافر.

و على هذا الوجه فإطلاق الرياء على هذا المعنى مجاز أيضاً؛ لأنّ طالبه يحصل ما يحصل المرائي بعمله، و ليس هذا بمُراءٍ بل عاملٌ بما وجب عليه.

الرابع: أنّ المكلّف إنّما يعمل لتصوّره أنّه يستحقّ من ربّه المدح على فعل الواجبات و ترك المحرّمات؛ لعلمه بأنّ المولى يرضيه من عبده الطاعة، فهو يعمل لطلب رضاه و استحقاقه القرب منه و عظيم الأجر عنده، فهو بعمله يرى ربّه أنّه له مطيع و لمرضاته طالب، و قد قال الله ﷻ: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[٣]، و من المعلوم أنّ من لم يطلب رضى ربّه و لم يلتفت إلى استحقاق المدح من مولاه لا يعمل له عملاً و لا يطيع له أمراً، فهو لا محالة كافر فاجر و في القيامة معذّب خاسر. و إطلاق الرياء على تارك طلب رضى الباريء ـ تعالى و تقدّس ـ على ما أوضحناه، من باب المشاكلة، مثل قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا

---

١. الشمس، الآية ٩.

٢. البقرة، الآية ٨٣.

٣. التوبة، الآية ٩٤.

فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ و الباريٰ لا نفس له، لكن أراد مشاكلة لفظ بما تقدّمه، فكذا هنا.

و هذا الوجه عندي أحسن الوجوه المذكورة، و من تأمّل من ذوي الفطن تبيّن له ذلك.

و أمّا قوله: «من ترك الرياء بقي بلا عمل» فيحمل على هذه المعاني و يؤخذ معناه منها.

و بيانه: أنّ من ترك العمل حذراً من أن ينسبه الناس إلى الرياء على المعنى الأوّل، أو ترك ما يؤول عمله إلى مدح الناس و تعظيمهم لعامله مع فعله إخلاصاً لله على المعنى الثاني، أو ترك تزكية نفسه و هتك ستره عند إخوانه بترك العمل على المعنى الثالث، أو لم يطلب رضى ربّه و لم يعمل لاستحقاق المدح منه و نيل ثوابه على المعنى الرابع، بقي بلا عمل؛ لأنّه على واحد من هذه الوجوه لا يعمل شيئاً من الأعمال.

و قد كان جماعة من المشايخ في البحرين خاضوا في معنى هذا و نحن حضور و خضنا معهم فيه، فأدّوا فيه ما حاصله: إنّ مبدأ دخول الإنسان في العمل ما يَتصوّره من حصول المنزلة الرفيعة عند الناس لعامل ذلك العمل، ألا ترى أنّ الرجل يقول لابنه إذا أمره بطلب العلم: يا بنيّ، اُطلب العلم؛ فإنّ للعالِم شرفاً ومنزلةً عظيمةً عند الناس، ألا تنظر إلى العلماء كيف يعظّمهم الناس و يوقّرونهم ويطيعون أمرهم؟!... يُرغّبه بذلك، و كذا من يأمر ابنه أو صديقه بالطاعات يقول له: ألا ترى أهل الصلاح و الدين موقَّرين مبجَّلين عند الناس من العلماء و العظماء والأكابر؟! فاعمل و أصلح نفسك تَنَلْ هذه الفضيلة و تدركْ هذه المنزلة الجليلة.

و كلٌّ منهما لم يُرد من الشخص الّذي أشار عليه العملَ للناس، بل ذكر له لازم ذلك العمل، و ربّما أراد المشير في الحالين العمل بما ذكره من الغرض الدنيوي أيضاً، فيدخل المشار عليه في العمل من طلب العلم و غيره لما تصوّره في نفسه

من نيله به ما ذكر له من علوّ المقام، فإذا ذاق حلاوة الطاعة، و سمع من العلماء ما يترتّب عليها عند الله من جزيل التوبة ـ الّتي جزء من ألف جزء منها أعظم من الدنيا و ما فيها، و أستغفر الله من التحديد ـ عدل عن تلك النيّة و أعرض عنها و مال إلى الإخلاص لله ـ سبحانه و تعالى ـ بعلمه.

و أيّدوا هذا المعنى بقول الإمام ﷺ على ما قيل: «الأصل في الأعمال الرياء»، و من ترك الرياء على هذا الوجه لم يعمل، فيبقى بلا عمل.

و هذا وجه قريب.

و يؤيّده أيضاً أنّا نرى: البلادُ الّتي يعظَّم فيها أهل العلم والصلاح و يُكرَّمون و تدرّ عليهم فيها الأرزاق يكثر فيها العلماء و الصلحاء، و البلاد الّتي على الضدّ منها يقلّ فيها الصلحاء و طلّاب العلم حتّى يؤول الأمر إلى عدمهم.

إلّا أنّ الأجود عندي ما ذكرت أوّلاً، و إنّما صرنا إلى التأويل؛ لأنّ حمل الكلام على الحقيقة لا يصحّ عقلاً و لا شرعاً، و كلّما لا يصحّ حمله على ظاهره وجب تأويله إلى ما يصحّ من المعاني، واشترطنا كونهما من كلام المعصوم؛ لأنّ المعصوم لا يتكلّم بما يخالف الصواب، و لكن يتكلّم بما يراد به غير ظاهره لضرب من المصلحة، فإذا ورد عنه ما يخالف ظاهره المعلوم عقلاً وشرعاً، وجب تأويله و ردّه إلى ما يوافق العقل و يطابق الشرع، و متى ورد مثل ذلك عن غيره لم نحفل بردّه و إبطاله.

و هذا ما وصل إليه الفهم القاصر في معنى الكلامين، و أستغفر الله من التقصير في النظر.

حرّره عليّ بن عبد الله البحراني، في سابع جُمادى الأُولى سنة ١٣٠٢ من الهجرة النبوية على مهاجرها و آله أفضل الصلاة و السلام.

شرح حديث «حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الّذي وعد من أطاعه بجزيل الثواب، و أوعد من عصاه بأليم العقاب، و الصلاة و السلام على من جاء من عند الله سبحانه بأكمل شرح و أبلغ كتاب، نبيّنا محمّد بن عبد الله، وعلى آله الأئمّة الأطياب أُولي البصائر والألباب.

و بعد، فقد سألني بعض المِوَدّين، عن معنى حديث مرويٍّ عن النبيّ الأمين ﷺ فقال: مسألةٌ، و أيضاً ذكر الشيخ المذكور في الكتاب المذكور حديثاً عن رسول الله ﷺ: «حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب، و يضاعف الحسنات، وإنّ الله تعالى ليتحمّل عن حبّنا أهل البيت ما عليهم من مظالم العباد إلّا ما كان منهم فيها على إصرار و ظلم المؤمنين، فيقول للسيّئات: كوني حسنات»، انتهى.

أرجو من فضلكم تفسير هذا الحديث وتأويله.

أقول: أراد السائل بالشيخ: العالم الفاضل الكامل الشيخ فخر الدين بن طريح النجفيﷺ، و بالكتاب كتابه المسمّى بالكتاب **المنتخب في جمع المراثي و الخطب** المعروف بين الناس.

و الجواب عن هذا السؤال يتوقّف على بيان أمر من أُمور الاعتقاد، وها أنذا أُوضحه فأقول:

لا شكّ و لا ريب أنّ ولاية النبيّ ﷺ و أهل بيته فريضة ثابتة من الله تعالى على عباده، بمعنى متابعتهم والائتمام بهم، و أنّها شرط في صحّة الأعمال و قبولها، فلا

يصحّ عمل أحد من المكلّفين و لا يقبلها الله إلّا بها، و أنّها موجبة لجواز غفران الله سبحانه ذنوب الموالين لهم تفضّلاً منه عليهم، ومنّاً.

قد وردت أخبار كثيرة جدّاً مصرّحة بأنّ الله ـ جلّ وعلا ـ يغفر الذنوب لمحبّي أهل البيت عليهم السلام أو شيعتهم كائنةً ما كانت و بالغةً ما بلغت.

و منها ما رواه شيخنا أبو عبد الله المفيد محمّد بن محمّد النعمان الحارثي ـ عطّر الله مرقده ـ في كتاب **الاختصاص** بسند متّصل عن الأصبغ بن نباتة قال: أتيت أمير المؤمنين عليه السلام لأُسلِّمَ عليه، فجلست أنتظره فخرج إليّ، فقمت و سلّمت عليه، فضرب على كتفي ـ أو قال: على كفّي ـ ثمّ شبك أصابعه بأصابعي ثمّ قال: يا أصبغ بن نباتة. فقلت: لبّيك وسعديك يا أمير المؤمنين. فقال: إنّ وليّنا وليّ الله، فإذا مات وليّ الله كان من الله بالرفيق الأعلى، و سقاه الله من نهر أبرد من الثلج، و أحلى من الشهد، و ألبن من الزبد. فقلت: بأبي أنت و اُمّي و إن كان مذنباً؟! فقال: نعم، و إن كان مذنباً؛ أما تقرأ القرآن: ﴿فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1]. يا أصبغ، إن وليّنا لو لقي الله و عليه من الذنوب مثل زبد البحر ومثل عدد الرمل، لغفرها الله له إن شاء الله تعالى. تمام الخبر.

و قاعدة جواز العفو عن ذنوب المؤمن بغير توبة الّتي ذكرها المتكلّمون من أصحابنا ـ رضوان الله عليهم ـ و غيرهم مع دليلها العقلي و السمعي تعاضِد هذه الأخبار و تقوّيها، و قاعدة العدل لا تنافيها إلّا من وجهٍ تأتي الإشارة إليه عن قريب إن شاء الله، فالواجب الحكم بصحّتها و اعتبارها.

لكن وردت أخبار اُخرى كثيرة أيضاً تعارض هذه الأخبار، و تنفي عمومها، و ترفع إطلاقها، و تُعيّن صفة وليّ أهل البيت عليهم السلام و هي على صنفين:

الأوّل: الأخبار الناطقة بتقسيم الذنوب إلى ثلاثة أقسام؛

---

١. الفرقان، الآية ٧٠.

إلى ذنب لا يغفره الله، و ذنب يغفره الله، و ذنب لا يتركه الله.

فأمّا الذنب الّذي لا يغفره الله فهو الشرك بالله؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾[1].

و أمّا الذنب الّذي يغفره الله فهو ما سوى الشرك بالله و مظالم العباد؛ قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[2].

و أمّا الذنب الّذي لا يتركه الله فهو ظلم المكلّفين بعضهم بعضاً، و صريحها أنّ الله ـ سبحانه و تعالى ـ لا يغفر لشيعة أهل البيت عليهم السلام ظلمهم لأمثالهم، بل يقتصّ من ظالمهم لمظلومهم، و هي متعدّدة مرويّة في الكافي و غيره من كتب الحديث لأصحابنا ـ رضوان الله عليهم ـ، و منها الخبر المسؤول عن معناه، و موضع الدلالة منه على هذا المعنى قوله عليه السلام فيه: «إلّا ما كان منهم فيها على إصرار و ظلم للمؤمنين»، فإنّه مصرّح بأنّ ظلم محبّي أهل البيت عليهم السلام للمؤمنين لا يتحمّله الله عنهم، و إذا لم يتحمّله عنهم لم يغفره لهم، و إذا لم يغفره لهم كان الواجب أخذ الحقّ عنهم ممّن ظلموه، و هو ظاهر جليّ.

و قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[3] و أمثالها من الآيات، و قول النبيّ صلى الله عليه و آله: «ليأخذنّ الله للجمّاء من القرناء» و أشباهه من الروايات يصحّحان هذه الأخبار و يثبتان حكمها تمام الإثبات، و قاعدة العدل المبيّنة في الكتب الكلامية الحاكمة بوجوب الاقتصاص من الظالم للمظلوم على وجه الإطلاق الّذي لا يقبل التقييد تشدّ أركان هذه الأخبار، و ترفع بنيان مفادها؛ لمطابقتها لها في الحكم يقيناً، فيجب اعتقاده و الحكم به جزماً.

و مقتضاه أنّه يجب في عدل الله و حكمته أن يقتصّ للمظلوم من محبّي

---

١. النساء، الآية ٤٨.

٢. النساء، الآية ٤٨.

٣. الزمر، الآية ٦٩.

أهل البيت عليهم السلام من ظالمه المحبّ لهم، و لا يجوز في العدل و الحكمة أن يغفر مَن ظَلَمَه، و مفادّ هذا كلّه تخصيص تلك الأخبار و الحكم عليها و التصريح بأنّ المغفور من ذنوب أهل الولاية ما سوى مظالمهم لبعضهم لا جميع الذنوب، و هذا واضح لا خفاء فيه.

الصنف الثاني: الأخبار المصرّحة بأنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام لا تتحقّق إلّا بطاعة الله، و لا تنال إلّا بالورع عن محارم الله، و أنّ المطيع لله هو الوليّ لهم، و العاصي لله ليس لهم بوليٍّ.

و منها: ما رواه الشيخ الجليل الكبير ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني في **الكافي** بسنده عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تذهب بكم المذاهب؛ فوالله ما شيعتنا إلّا من أطاع الله عزّ و جلّ».

و بسنده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل قال فيه: «يا جابر، و الله ما يُتقرّب إلى الله ـ تبارك وتعالى ـ إلّا بالطاعة، و ما معنا براءة من النار، و لا على الله من حجّة، من كان لله مطيعاً فهو لنا وليٌّ، و من كان لله عاصياً فهو لنا عدوّ، و ما تُنال ولايتنا إلّا بالعمل و الورع».

و بالسند عن عمر بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يا معشر الشيعة شيعة آل محمّد صلى الله عليه و آله، كونوا النمرقة الوسطى... ـ إلى أن قال: ثمّ أقبل علينا فقال ـ: والله، ما معنا من الله براءة، و لا بيننا و بين الله قرابة، و لا لنا على الله حجّة، و لا نتقرّب إلى الله إلّا بالطاعة، فمن كان منكم مطيعاً لله تنفعه ولايتنا، و من كان منكم عاصياً لله لم تنفعه ولايتنا، ويحكم لا تغترّوا ويحكم لا تغترّوا!».

و عن عليّ بن أبي زيد، عن أبيه قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه عيسى بن عبد الله القمي، فرحّب به و قرّب مجلسه، ثمّ قال: يا عيسى بن عبد الله، ليس منّا ـ و لا كرامة ـ من كان في مصر فيه مئة ألف أو يزيدون و كان في ذلك المصر أحد أورع منه». إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المرويّة في الكتاب

المذكور و غيره من كتب الحديث و الأخبار و الآثار.

و يؤيّد معناها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾[1] و مثلها من الآيات.

و يرشد إليه معنى الولاية؛ لأنّها بمعنى المتابعة في الأقوال و الأفعال، و العاصي لله ليس بتابع أهل البيت عليهم السلام، بل هو مخالف لهم؛ لأنّهم لا يعصون الله تعالى.

و وجه المعارضة بين هذه الأخبار و بين الأخبار الأُولى أنّ الأُولى مصرّحة بأنّ مِن محبّي أهل البيت عليهم السلام و أوليائهم مَن هم مذنبون، و أنّ ذنوبهم تغفر لهم، و هذه الأخبار نطقت بأنّ من كان مذنباً فليس من أوليائهم و شيعتهم، فأيّ ذنب يغفر لهم و الحال أنّ المذنب ليس منهم؟! فلابدّ حينئذٍ من الجمع بين هذه الأخبار و بين الأخبار الأُولى و رفع التعارض الظاهر بينهما؛ إذ لا يجوز إسقاط أحدهما و ردّه مع إمكان التأويل و الجمع، و هو يحصل بوجوه:

الأوّل: أن يقال: إنّ العاصي إن ارتكب المعاصي على وجه التهاون بها و الاستخفاف بها و عدم المبالاة بعقابها، متّكلاً على غفرانها له لا محالة؛ بسبب دعواه ولاية أهل البيت عليهم السلام، فمِثل هذا يكون ادّعاؤه ولاية أهل البيت عليهم السلام كذباً، فلا يستحقّ من الله تعالى التفضّل عليه بغفران ذنوبه من حقيقة الولاية.

و يدلّ على هذا التأويل قول الصادق عليه السلام: «مابين [المسلم][2] و بين أن يكفر إلّا أن يترك صلاة واحدة مستخفّاً بها، أو يتهاون بها فلا يصلّيها».

و قولهم عليهم السلام في عدّة أخبار: «اتّقوا المحقّرات من الذنوب؛ فإنّها لا تغفر».

و فسّروها بأنّها ذنوب صغار يفعلها المكلّف و يقول: «إن لم يكن عليّ من

---

١. آل‌عمران، الآية ٣١.

٢. الإضافة من المصادر.

الذنوب إلّا هذا الذنب فلا أُبالي»؛ لأنّ الكفر و عدم غفران الذنب إذا حصلا بالتهاون بالمعصية و عدم المبالاة بعقابها حصل بها الخروج من ولاية أهل البيت عليهم السلام قطعاً؛ لأنّ من لم يكن مؤمناً حقيقةً و لا أهلاً لمغفرة ذنوبه بغير توبة فليس بوليٍّ لأهل البيت عليهم السلام.

و هذا حكم جارٍ في كلّ مستخفٍّ بفريضة من فرائض الله، و متهاونٍ بمعصية من سائر معاصي الله تعالى.

و الأدلّة على هذا المعنى كثيرة، و منها الخبر المسؤول عنه، و موضع ذلك منه قوله عليه السلام فيه: «إلّا ما كان منهم فيها على إصرار»؛ فإنّه صريح في عدم غفران ذنوب المصرّ على الذنب.

و من الواضح البيّن أنّ الإصرار على الذنب مسبَّب عن الاستخفاف و التهاون؛ فإنّ الخائف من عقاب الذنب لا يصرّ عليه، كما نبّه عليه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[1] و ينبغي أن تُحمل آيات الوعيد على هذا المعنى. و إن كان العاصي قد ارتكب المعاصي لغلبة شهوة نفسه عليه، و كان بعد عملها خائفاً من عقابها مشفقاً من المؤاخذة عليها راجياً من الله التفضّل عليه بغفرانها لولايته لأهل البيت عليهم السلام، فمثل هذا لا يخرج عن حقيقة الولاية، فهو مستحقّ من الله سبحانه التفضّل عليه بغفران ذنوبه كائنةً ما كانت و بالغةً ما بلغت.

و ينبغي أن تُحمل آيات الرجاء على هذا المعنى مثل قوله تعالى، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[2]، و قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[3].

هذا وجهٌ حسن لطيف رافع للتعارض بين الأخبار.

---

١. آل‌عمران، الآية ١٣٥.

٢. النساء، الآية ٤٨.

٣. الزمر، الآية ٥٣.

الوجه الثاني: أن يقال: إنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام ليست بموجبة لغفران الذنب على وجه الحتم، بمعنى أنّه لا يجوز في عدل الله و حكمته أن يعذّب العاصي من محبّي أهل البيت عليهم السلام، و إنّما هي مجوّزة لتفضّل الله سبحانه على محبِّيهم بغفران الذنوب، فمن اعتقد من مدَّعي ولاية أهل البيت عليهم السلام غفران ذنوبه حتماً لأجلها فقد خرج من ولايتهم، فلا تغفر له الذنوب.

ولفظ «لا تغترُّوا» في الخبر و ما قارب معناه يومئ إلى هذا المعنى.

و من اعتقد منهم جواز تفضّل الله عليه بالمغفرة؛ لأجل الولاية، فهذا لا يخرج منها، و يستحقّ غفران ذنوبه تفضّلاً عليه؛ لأنّ الاغترار لا يَصدق في حقّه.

و هذا أيضاً تأويلٌ حسنٌ يقرب من الأوّل في الجودة.

الوجه الثالث: أن يقال: إنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام بنفسها ـ يعني: بغير عمل أصلاً ـ لا تكون كافية في إسقاط العقاب و حصول الثواب، كما أنّ الإيمان الّذي هو عبارة عن التصديق بوحدانيّة الله سبحانه و رسالة رسول الله صلى الله عليه وآله بدون العمل ليس بكاف في ذلك، فمتى تديّن المكلّف بولاية أهل البيت عليهم السلام و محبّتهم و لم يطع الله تعالى في أمره و نهيه أصلاً لم يستحقّ على الله سبحانه بتلك الولاية مثوبة و لا تفضّلاً بإسقاط عقوبة؛ لعدم صحّة تلك الولاية.

كما أنّ المقرّ بالشهادتين التارك للعمل بالكلّية لا يستحقّ على الله تعالى ذلك؛ لعدم صحّة إيمانه و الحال هذه.

و على هذا تُنزّل الأخبار القائلة بأنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام بدون عمل لا تنفع، و أنّ المطيع لله هو وليّهم، و العاصي لله هو عدوّهم، و أنّ ولايتهم لا تُنال إلّا بالعمل و الورع، و يكون المقصود من ذلك إبطال مذهب المرجئة من الشيعة، الذاهبين إلى أنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام مغنية عن العمل، موجبة بنفسها لدخول الجنّة و النجاة من النار.

و أصلها مقالة الغلاة ـ لعنهم الله ـ، و تابَعَهم فيها غيرهم من أهل التشيّع،

فأراد الأئمّة عليهم السلام بيان بطلانها؛ لبطلان قول المرجئة من العامّة.

و هذه المقالة بمعنييها موافقة لمقالة النصار[ى] في دعواهم أنّ الإيمان بالٰهية عيسى عليه السلام وأنّه ابن الله، كافٍ عن الأعمال البدنية من الصلاة و الصيام و غيرهما من الفرائض، و في بعض تلك الأخبار ما هو كالصريح فيما ذكرناه كقول أبي جعفر الباقر عليه السلام في رواية جابر الّتي أوردنا شطراً منها: يا جابر، لا تذهب بك المذاهب، حسب الرجل أن يقول: «أُحبّ عليّاً و أتولاّه» ثمّ لا يكون مع ذلك فعّالاً؟ فلو قال: «إنّي أُحبّ رسول الله صلى الله عليه وآله»، فرسول الله صلى الله عليه وآله خير من عليّ عليه السلام، ثمّ لا يتبع سيرته و لا يعمل بسنّته، ما نفعه حبّه إيّاه شيئاً... إلى آخر الخبر.

و متى تديّن المكلّف بولاية أهل البيت عليهم السلام، و أدّى الواجبات، و تورّع عن المحرّمات، فهذا ممّن يدخل الجنّة بغير حساب، و على مثل هذا تنزّل الأخبار الواصفة للشيعة بالأوصاف الجميلة، و هي كثيرة.

و متى كان المكلّف موالياً لأهل البيت عليهم السلام، و أطاع في بعض الأعمال و عصى في بعض آخر ـ [غير][1] متهاون و لا مستخفّ ـ فهذا ولايته صحيحة ناقصة، فأمره مردّد بين أن يغفر الله له ذنوبه تفضّلاً منه عليه، و بين أن يسقطها عنه بشفاعة النبيّ صلى الله عليه وآله، و بين أن يُدخله النار ثمّ يخرج منها قبل تمام أخذ الحقّ منه بشفاعة النبيّ صلى الله عليه وآله و أهل بيته عليهم السلام، و بين أن يبقى في النار إلى أن يُستوفى منه الحقّ الّذي عليه ثمّ يدخل الجنّة بإيمانه و ولايته و باقي أعماله الصالحة.

و على **الأوّل** تُنزّل الأخبار الدالّة على غفران ذنوب الموالين لأهل البيت عليهم السلام.

و الثاني: مفاد قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «أذخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي» و أمثاله من الروايات.

و الثالث: ينزّل عليه قول الأئمّة عليهم السلام: «إنّ من شيعتنا من لا تناله شفاعتنا إلّا بعد

---

١. زيادة منّا ليستقيمَ المعنى.

عشرة آلاف عام»، و في بعضها أكثر من ذلك.

و الرابع: مقتضى القاعدة الكلامية الّتي اتّفق على صحّتها علماء الإمامية و أيّدها من السمع مثل قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[1]، و قوله ـ جلّ وعلا ـ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[2]، و هي: أنّ مَن كان مِن المكلّفين له ثواب و عليه عقاب لم يسقط عنه بمسقط، مِن تفضّلٍ من الله أو شفاعة أو غيرهما، فالواجب الابتداء بمعاقبته، فإذا انتهى مقدارها أُدخل الجنّة؛ ليكون الثواب له خالصاً من شوائب الكدر، و لا يحبط عمله، و يكون مخلّداً في النار، كما ذهب إليه المعتزلة و من ضارعهم.

و هذا أيضاً بسبب ولاية أهل البيت عليهم السلام؛ فإنّ غير مواليهم يبقى مخلداً في النار مع زُمَر الكفار و أصناف الفجّار؛ لأنّه من جملة من قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[3].

و قد جاء في عدّة أخبار أنّ من جملة مكفّرات الذنوب عن المؤمن ما يصيبه في الدنيا من الآلام و ما يقع عليه فيها من البلايا والمحن، حتّى تشديد نزع الروح عليه، نسأل الله العفو و العافية في الدنيا و الآخرة.

هذا ما تبيّن لي من وجه الوجوه في الجمع بين الأخبار المتخالفة في الظاهر، و اتّضح لي في رفع التعارض عنها، و فيها كفاية لمن تأمّل و تدبّر، بل في كلّ واحد منها مقنع لمن نظر و تبصّر إن شاء الله.

إذا عرفت ما أصّلناه، و تبيّنت ما فصّلناه، فنشرع الآن في الجواب عن الخبر الّذي سألت عنه. و الكلام يقع في مواضع:

---

١. البقرة، الآية ٢٨٦.

٢. الزلزلة، الآية ٧ و ٨.

٣. الفرقان، الآية ٢٣.

الموضع الأوّل: إنّ هذا الخبر مرويٌّ في كتب أصحابنا السابقين، رواه الشيخان الجليلان أبو عبد الله المفيد و أبو جعفر الطوسي ـ قدس الله روحيهما ـ بسند متّصل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب و يضاعف الحسنات..» إلى آخر ما ذكر في المسألة.

و هذا الخبر مع جملة أخبار بمعناه كلّها وردت في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَايَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَايَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَايَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَـٰعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَـٰلِحًا فَأُولَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1].

فإن نزّلنا عموم تلك الأخبار على خصوص الآية الكريمة لورودها في تأويلها، خصّصناها بالتائبين؛ لتصريح الآية بذلك، و حينئذٍ لا يبقى لأحد ممّن يدّعي المعرفة الاحتجاج بها على غفران ذنوب الشيعة مطلقاً، و إن أبقيناها على إطلاقها صارت معارضة لصريح الآية الّتي وردت هي في تأويلها، و ما خالف من الأخبار نصّ القرآن أو ظاهره فلا سبيل إلى الحكم بصحّته بالإجماع.

و أيضاً تَحصّل في الخبر المذكور على هذا الوجه معارضة إطلاق أوّله لقوله فيه: «إلّا ما كان منهم فيها على إصرار» إلى آخره؛ فإنّه نصٌّ في عدم غفران ما أصرّ عليه محبّهم من الذنوب.

و إذا كان الكلام يناقض بعضه بعضاً سقط اعتباره، فاللازم في تصحيح الخبر المزبور و ما بمعناه حمله على مفادّ الآية، و هو اختصاص الحكم المذكور بالتائبين.

و متى قيل: فأيّ مزيّة لمحبّي أهل البيت عليهم السلام إذا كانت ذنوبهم لا تكفَّر إلّا بالتوبة و غيرهم في هذا مساوٍ لهم؟

---

١. الفرقان، الآية ٦٨ ـ ٧٠.

قلنا: المزيّة حاصلة من وجهين:

الأوّل: أنّ توبة غيرهم من الذنوب لا تقبل إلّا أن يتوب عن أصل اعتقاده الباطل و يرجع إلى ولايتهم.

الثاني: أنّ غيرهم لو قبلت توبته لم يجعل في موضع سيّئاته حسنات، و هم يكون لهم ذلك بنصّ الآية الشريفة، و إذا كانت هذه المزيّة موجودة في تخصيص الحكم بالتائبين كان حمل الكلام عليه من أصحّ الصحيح.

و يأتي لهذا زيادة توضيح إن شاء الله تعالى.

الموضع الثاني: قوله عليه السلام: «و إنّ الله تعالى لَيتحمّل عن محبّينا أهل البيت ما عليهم من مظالم العباد، إلّا ما كان فيها على إصرار و ظلم للمؤمنين»، و الكلام هنا يقع [في][1] مقامين:

[المقام] الأوّل: إنّ المراد بالإصرار على الذنوب عدم التوبة منها توبةً جامعةً لشروط صحّتها و قبولها، و لفظه مستثنى من حكم التكفير لا من حكم المتحمّل؛ لعدم صحّة المعنى بهذا؛ لاستلزامه أنّ الله ـ سبحانه و تعالى ـ لايتحمّل عن محبّي أهل البيت عليهم السلام من مظالم العباد إلّا المظالم الّتي تابوا منها و لم يصرّوا عليها.

و من الواضح البيّن أنّهم إذا تابوا من المظلمة و أوصلوا إلى المظلوم حقّه في الدنيا لم يبق عليهم لأحد مظلمة يطالبهم بها في الآخرة، فيحتاجون إلى من يتحمّلها عنهم حينئذٍ، فأيّ مظلمة يتحمّلها الله عنهم على هذا الفرض؟

و إذا امتنع جعله مستثنى من حكم التحمّل تعيّن أنّه مستثنى من حكم التكفير، فيجب أن يخصّص به عموم التكفير اَلبتّة، فيكون المعنى: حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب عن محبّينا إلّا الذنوب الّتي أصرّوا عليها؛ فإنّها لا تكفّر عنهم، أي: لا تُغفر لهم بحبّنا. فالكلام يفيد فائدة قطعية أنّه لا يُغفر لمحبّي أهل البيت عليهم السلام

---

١. أضفناها لاستقامة النص.

لأجل محبّتهم خاصةً إلّا الذنوب الّتي تابوا منها لا ما أصرّوا عليه منها، و حكمة ذلك ما ذكرناه في الوجه الأوّل من وجوه الجمع بين الأخبار المتعارضة من أنّ الإصرار على الذنوب يستلزم تحقيرها والاستخفاف بها، أو هو لازم لهما، فيخرج به فاعله عن حقيقة المحبّة لهم، الّتي هي سبب لمغفرة الذنوب؛ لأنّ المراد بالمحبّة في مثل هذا الخبر المتابعة، و المزيّة لهم على هذا مذكورة في الموضع الأوّل.

المقام الثاني: إنّ قوله ﷺ: «و ظلم للمؤمنين» مستثنى من حكم التحمّل قطعاً، فالمراد بالعباد الّذين يتحمّل الله تعالى عن محبّي أهل البيت ﷺ مظالمهم: إمّا العباد الّذين يجب لهم على الله سبحانه بقاعدة العدل الانتصافُ من محبّي أهل البيت ﷺ و أُولئك هم المؤمنون يقيناً، و إمّا أن يكون المراد بهم غيرهم من فرق الناس.

فإن كان المراد الأوّل لزم التناقض في الكلام؛ لأنّ معناه على هذا الوجه أنّ الله يتحمّل عن محبّي أهل البيت ﷺ ما عليهم من مظالم المؤمنين و لا يتحمّلها، و هذا تناقض ظاهر لا يجوز حمل الكلام على المعنى المستلزم له؛ صوناً للقول المنسوب إلى الرسول ﷺ عن التناقض المقتضي لبطلان القول.

و إن كان المراد هو الثاني ـ لِيكون المعنى: إنّ الله يتحمّل عن محبّي أهل البيت ﷺ مظالم غير المؤمنين من سائر الفرق ـ صحّ الكلام و وافق بعضه بعضاً.

و الظاهر أنّ هذا المعنى هو المراد من الخبر، بل لا يصحّ إرادة غيره.

و المزيّة لمحبّي أهل البيت ﷺ على هذا الفرض أنّ الله يتحمّل عنهم مظالم غير المؤمنين من سائر فرق الناس، بأن يعوّض المظلومين أعواضاً تفي بما لهم على محبّي أهل البيت من الحقوق، أو تربّي عليها بحيث يرضون بها عن الاقتصاص لهم في محبّي أهل البيت، و يزيد المحبّين على ذلك أيضاً؛ بأن يجعل في موضع الذنوب الّتي تابوا عنها و في موضع ما تحمّله عنهم حسنات.

و هذا بخلاف غيرهم من جميع الناس؛ فإنّ الله يقتصّ لبعضهم من بعض

حتّى من الكافر لمثله بموجب قاعدة العدل، و لا يجعل لهم في موضع الذنوب الّتي تابوا عنها حسنات، و هذه قربة لمحبّي أهل البيت عظيمة و منزلة رفيعة، اختصوا بها دون غيرهم؛ لمحبّتهم لأهل البيت عليهم السلام.

و حمل الكلام على المعنى الّذي تحصّل فيه هذه المزيّة واضح الصحّة، فلا معدل في الكلام عن التأويل المذكور.

الموضع الثالث: قوله صلى الله عليه وآله: «فيقول للسيّئات: كوني حسنات» و ظاهر هذا الكلام انقلاب أعيان السيّئات حسنات عينيّة، و هذا الظاهر مستلزم لانقلاب القبيح الذاتي حسناً ذاتياً، و هذا ظاهر الاستحالة والامتناع عقلاً؛ لأنّ ما بالذات لا ينقلب إلى ما بالذات، فيجب حينئذٍ تأويل الكلام بما لا يستلزم محالاً و امتناعاً، و ذلك بأن يحمل كون السيّئات حسنات، على أنّ الله ـ سبحانه و تعالى ـ يمحو تلك السيّئات من صحائف محبّي أهل البيت عليهم السلام، و يثبت لهم في مواضعها من صحائفهم حسنات.

و يشير إلى هذا التأويل بل يصرّح به ما في كتاب **البرهان** عن تفسير شرف الدين النجفي، عن **صحيح مسلم**، عن أبي ذرّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يؤتى بالرجل يوم القيامة فيقال: «اعرضوا عليه صغار ذنوبه» وتُخبأ كبارها، فيقال له: «عملت يوم كذا كذا» و هو مقرّ لا ينكر، و هو مشفق من الكبائر، فيقال: أعطوه مكان كلّ سيّئة عملها حسنة. الخبر.

فالواجب المصير إلى هذا التأويل لدلالة العقل و النقل عليه.

فحاصل معنى الخبر على ما شرحناه من البيان أنّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ يغفر لمحبّي أهل البيت عليهم السلام الذنوب الّتي لم يصرّوا عليها، ويتحمّل عنهم مظالم غير المؤمنين من سائر الناس، و يمحو من صحائفهم سيّئاتهم الّتي غفرت لهم، و يثبت لهم في مواضعها من تلك الصحائف حسنات، لا معنى له في الظاهر غير هذا.

و هذا المعنى مخالف لما يلهج به جهلة الناس الّذين يدّعون العلم و هم عنه بمعزل، و يلقونه إلى من هو أجهل منهم من عوامّ الشيعة، من أنّ محبّ أهل البيت عليهم السلام لا يؤاخذ بشيء من الذنوب ولا يُقتصّ منه لأحد حتّى لمثله، فيذهبون بذلك إلى القول بالرجاء الّذي حقيقته الاستخفاف بالذنوب وعدم المبالاة بها، و يغرّون عوامّ أهل مذهبهم باعتقاده، وهو مذهب قد أبطله القرآن و الأحاديث، و شهد بفساده دليل العقل، و الخبر المذكور حجّة عليهم لا لهم.

هذا ما بلغ إليه فهمي في معنى الخبر المذكور بعد النظر في الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية و أخبار العترة المحمّدية و القواعد الكلامية، و أرجو أنّي وُفّقت فيه لسلوك منهج الصواب إن شاء الله تعالى.

حرّره أقلّ العلماء عليّ بن عبد الله البحراني، في ٢ ربيع سنة ١٣١٧.